TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/14
16 July 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا**
**المالية المتصلة بذلك**
**الدورة الثالثة**
**جنيف، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨**
**البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت**

# جدول الأعمال المؤقت وشروحه

## أولاً - جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التطورات الأخيرة في اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

٤- بحث واستعراض الاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار لتحديد الآثار المترتبة عليها بالنسبة للتنمية، على النحو المطلوب في الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"

٥- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد التقرير.

## ثانياً - شروح جدول الأعمال المؤقت

**مقدمـــة**

١- ستتناول لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، حسب الولاية التي أسندها إليها الأونكتاد التاسع، المجالات المحددة في الفقرات ٨٩(أ) - (ز)؛ و٩١'٣'؛ و٨٩(ك) - (م)؛ و٨٧'١' من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377). وستؤدي اللجنة أعمالا متكاملة على صعيد السياسة العامة في مجالات اختصاصها. وتكون لها ولايات محددة وتفويض أوسع لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الموضوعية. وستنظر اللجنة في النتائج التي تتوصل إليها اجتماعات الخبراء التابعة لها وتناقش الآثار المترتبة عليها بالنسبة للسياسات.

**البند ١- انتخاب أعضاء المكتب**

٢- وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية، تنتخب اللجنة رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها، مراعية الحاجة إلى ضمان توزيع جغرافي منصف. وعلاوة على ذلك، تنص المادة ١٩ من نفس النظام الداخلي على أن يتألف مكتب اللجنة من سبعة أعضاء، (أربعة أعضاء من المجموعتين ألف وجيم مجتمعتين، وعضوان من المجموعة باء وعضو واحد من المجموعة دال، وهي المجموعات المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) بصيغته المعدلة).

٣- وبناء على ذلك، ووفقاً لدورة التعاقب على المنصب التي أُقرت بعد الأونكتاد التاسع، يتشكل مكتب الدورة الثالثة للجنة على النحو التالي: رئيس من المجموعة جيم، ومقرر من المجموعة دال، و٥ نواب للرئيس (٣ من المجموعتين ألف وجيم و٢ من المجموعة باء).

**البند ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل**

٤- أقرت اللجنة في الجلسة العامة الأخيرة في دورتها الثانية المنعقدة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة، كما هو مستنسخ في الفرع الأول أعلاه، (انظر TD/B/44/14، المرفق الخامس).

**الوثيقة**

TD/B/COM.2/14 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

٥- فيما يتعلق بتنظيم عمل الدورة، تتوفر للجنة خمسة أيام، ويُقترح أن يتم تناول بنود جدول الأعمال بالتسلسل، مع تكريس الجلسة العامة الأولى، التي ستعقد يوم الاثنين ١٤ أيلول/سبتمبر للمسائل الإجرائية والبيانات الاستهلالية ولبدء المناقشة في إطار البند ٣. ويتوقع أن تستمر هذه المناقشة حتى اختتام جلسة بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٥ أيلول/سبتمبر. ويتم تناول البند ٤ يوم الأربعاء ١٦ أيلول/سبتمبر، والبندين ٥ و٦

يوم الخميس ١٧ أيلول/سبتمبر. ويمكن أن تكرَّس الجلسة العامة الأخيرة التي ستعقد يوم الجمعة ١٨ أيلول/سبتمبر لاعتماد أي إجراء رسمي وللبندين ٧ و٨.

٦- وستعد الأمانة برنامجاً مفصلاً، سيكون متاحاً في اليوم الأول من الدورة.

البند ٣ - التطورات الأخيرة في اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

٧- تمثل التسعينيات عهداً جديداً لتنقّل رأس المال تضطلع فيه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بدور مهم كمصدر لتمويل البلدان النامية. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل إحدى القوى الدافعة لعملية العولمة التي تعتبر من خصائص الاقتصاد العالمي الحديث. وتتمثل إحدى السمات الملحوظة في النمط الجديد للتحويلات المالية الخاصة في تزايد نقل التدفقات الرأسمالية عبر أسواق الأوراق المالية وفي أن الاستثمار في حوافظ الأوراق المالية أصبح يشكل عنصراً هاماً من عناصر التدفقات الخاصة. وتطرح معرفة كيفية زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية إلى أقصى حد عددا من التحديات، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعزيز عوامل معيَّنة تحدد الأنواع المرغوب فيها من الاستثمار الأجنبي والعلاقة بين الاستثمار في حوافظ الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي أن تعالج السياسات مسألة معرفة إلى أي مدى يقتضي الأمر تيسير التدفقات الرأسمالية و/أو إدارتها - وهي مسألة تهم مجموعة واسعة التنوع من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨- وبغية تحسين فهم التطورات الأخيرة في اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي، سيركّز البند ٣ على جانبين مهمين: '١' التجارب الناجحة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين العوامل الموقعية التي تحدد تدفقات الاستثمار؛ و'٢' الترابط بين حوافظ الأوراق المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقلُّب حركة رؤوس الأموال وما يترتب على ذلك من آثار على السياسات.

٩- وبغية تسهيل المداولات بشأن الجانب '١'، ستعد الأمانة مذكرة معلومات أساسية موجزة بشأن التطورات الأخيرة في اتجاهات الاستثمار الأجنبي والعمل المضطلع به في هذا المجال (بما في ذلك التعاون التقني والتقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها وتوصيات اللجنة). ونظراً لتوقيت توافر البيانات الخاصة بعام ١٩٩٧، لن تكون مذكرة المعلومات الأساسية جاهزة قبل بداية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ كما أنها ستُعد في شكل ورقة قاعة اجتماعات. وستتضمن أيضا "صحائف وقائع بشأن أفريقيا" استجابة للطلب الذي أعربت عنه اللجنة في دورتها الثانية.

١٠- وفيما يتعلق بالجانب '٢'، قررت اللجنة عقد اجتماع خبراء بشأن نمو أسواق رأس المال المحلية، وخاصة في البلدان النامية، وعلاقته باستثمارات الحوافظ المالية الأجنبية. وقد عقد اجتماع الخبراء في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨. ونظر الاجتماع في المسائل التالية: استثمارات الحوافظ المالية في سياق التغييرات الهيكلية في الأسواق المالية الدولية؛ وتنمية الأسواق الرأسمالية واستثمارات الحوافظ المالية؛ والأسواق والأساسيات -- قضايا السياسات. وسيُعرض تقرير الاجتماع على اللجنة في دورتها الثالثة. وستستخدم اللجنة آراء الخبراء، حسبما عبَّر عنها تقرير الاجتماع، كأساس لبحث الفرق بين نوعي التدفقات الاستثمارية والآثار المترتبة عليه بالنسبة للسياسات. وتتعلق إحدى المسائل التي يمكن أن تثار في

هذا الصدد بتعريف الاستثمار، مما ينشئ صلة بالمناقشات التي ستُجرى في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

١١- وستكون الوثائق التالية معروضة على اللجنة أيضا، كوثائق معلومات أساسية: "نمو أسواق رأس المال المحلية، وخاصة في البلدان النامية، وعلاقته باستثمارات الحوافظ المالية الأجنبية (TD/B/COM.2/EM.4/2)، و"تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٧ (الفصل الثالث)"، و "استثمارات الحوافظ المالية الأجنبية: آثارها على نمو الأسواق الناشئة" (UNCTAD/GDS/GFSB/4).

## الوثائق

| | |
|---|---|
| TD/B/COM.2/12<br>TD/B/COM.2/EM.4/3 | "تقرير اجتماع الخبراء المعني بنمو أسواق رأس المال المحلية، وخاصة في البلدان النامية، وعلاقته باستثمارات الحوافظ المالية الأجنبية" |
| TD/B/COM.2/CRP 1 | مذكرة معلومات أساسية بشأن التطورات الأخيرة في اتجاهات الاستثمار الأجنبي والعمل المضطلع به في هذا المجال. |

## البند ٤ - بحث واستعراض الاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار لتحديد الآثار المترتبة عليها بالنسبة للتنمية، على النحو المطلوب في الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"

١٢- قررت اللجنة في دورتها الثانية عقد اجتماع ثان للخبراء يركّز على "بحث واستعراض اتفاقات الاستثمار القائمة الاقليمية والمتعددة الأطراف وأبعادها الإنمائية عملاً بالولاية المسندة بموجب الفقرة ٨٩(ب) من شراكة من أجل النمو والتنمية" (TD/B/44/14 الفقرة ٥١).

١٣- وكان اجتماع الخبراء الأول قد عقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧. وركّز ذلك الاجتماع، كخطوة نحو توسيع نطاق مناقشة المسائل ذات الصلة بوضع إطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، على معاهدات الاستثمار الثنائية. وأجرى الاجتماع مناقشة مستفيضة ومفيدة بشأن خمس مجموعات من المسائل، هي: أسباب عقد معاهدات الاستثمار الثنائية، والقضايا التي تتناولها معاهدات الاستثمار الثنائية، والتجربة على صعيد تطبيق معاهدات الاستثمار الثنائية، ودور معاهدات الاستثمار الثنائية في تطوير القانون الوطني ومعايير القانون الدولي، والبعد الإنمائي. (وللاطلاع على تقرير اجتماع الخبراء، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/5).

١٤- وعقد اجتماع الخبراء الثاني في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٨. وواصل المناقشة المتعلقة بالاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار وآثارها على التنمية، مع التركيز على الاتفاقات الاقليمية والمتعددة الأطراف القائمة. وتعالج الاتفاقات الاقليمية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار مجموعة من المسائل والمصالح واحتياجات البلدان أوسع من المجموعة التي تعالجها معاهدات الاستثمار الثنائية. ونظراً للمزيج المعقد من أدوات وقضايا الاستثمار على المستويين الاقليمي والمتعدد الأطراف - وكخطوة ثانية تجاه توسيع

نطاق مناقشة القضايا ذات الصلة بوضع اطار ممكـــن متعـدد الأطـــراف للاستثمار وبصفة خاصة بُعده الإنمائي - كرّس اجتماع الخبراء الثاني اهتماما خاصا للأهداف الرئيسية المتوخاة من أدوات الاستثمار الاقليمية والمتعددة الأطراف، ولنطاق تلك الأدوات وللتعاريف الرئيسية التي تتضمنها.

١٥- وبغية مساعدة البلدان النامية على أن تشارك، بأقصى قدر ممكن من الفعالية، في المناقشات والمفاوضات الدولية بشأن اتفاقات الاستثمار- سواء أكانت ثنائية أو اقليمية أو معدودة الأطراف أو متعددة الأطراف - ستجري اللجنة المزيد من المناقشات حول البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية بغرض بناء القدرات والتوصل إلى اتفاق الآراء. وسيكون معروضا على اللجنة تقرير اجتماع الخبراء الثاني، بوصفه وثيقتها الأساسية، لتيسير مناقشتها للآثار المترتبة في مجال السياسات على نتائج واستنتاجات اجتماع الخبراء بشأن هذه المسألة. وسيُستكمل هذا التقرير، ضمن وثائق المعلومات الأساسية، بورقة قضايا بشأن النهوج إزاء البعد الإنمائي و"اتفاقات الاستثمار الاقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وصلتها بوضع اطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار: قضايا ومسائل" (TD/B/COM.2/EM.3/2). وستُتاح أيضا، عند الطلب، دراسة مستفيضة بشأن "معاهدات الاستثمار الثنائية في التسعينيات".

الوثائق

| | |
|---|---|
| TD/B/COM.2/11<br>TD/B/COM2/EM.3/3 | "تقرير اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار الاقليمية والمتعددة الأطراف القائمة وأبعادها الإنمائية" |

البند ٥ - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

١٦- قررت اللجنة في دورتها الثانية عقد اجتماعات بشأن قانون المنافسة وسياستها والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وستُتاح تقارير الهيئات المعنية لتنظر فيها اللجنة.

الوثائق

| | |
|---|---|
| TD/B/COM.2/10<br>TD/B/COM.2/ISAR/3 | "تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الدورة الخامسة عشرة، ١١-١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨" |
| TD/B/COM.2/9<br>TD/B/COM.2EM//12 | "تقرير اجتماع الخبراء المعني بقوانين وسياسات المنافسة، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧" |
| TD/B/COM.2/13<br>TD/B/COM.2/CLP/4 | "تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، ٢٩-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨" |

**البند ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للجنة**

**١٧- وفقاً للمادة ٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية، ستقدم الأمانة خلال الدورة مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الرابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.**

**١٨- وعلاوة على ذلك يجوز للّجنة، وفقاً للمقرر الذي اتخذ في الأونكتاد التاسع (الفقرة ١١٤ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية")، أن تعقد اجتماعات خبراء قصيرة المدة، لا تتجاوز ثلاثة أيام، من أجل الاستفادة من مستوى أعلى من الخبرة التقنية. وينبغي أن تسند اللجنة الأم اختصاصات محددة إلى اجتماعات الخبراء. وفي ضوء جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة يتوقع أن تبت اللجنة في ما تود عقده من اجتماعات خبراء خلال عام ١٩٩٩.**

**البند ٧ - مسائل أخرى**

**البند ٨ - اعتماد تقرير اللجنة**

**١٩- سيُعتمد تقرير اللجنة في جلستها العامة الختامية وسيقدم إلى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه.**

- - - - -